



المذكرة المطلوبة

من أجل تطبيق فعال ومنصف لقوانين وإجراءات حماية
الفضاء العمومية من طرف الجماعات الترابية:

ضمان حرية التجول وتنقل المواطنين
تسهيل مزاولة أنشطة مدرة للدخل للتجار الجائلين

العرائش – القصر الكبير – العوامرة – دجنبر 2017



الفهرس

- 2 الفهرس
- 3 توطئة
- 3 1- مقتضيات مرجعية
- 3 أولا: المواثيق الدولية
- 4 ثانيا: الدستور المغربي
- 4 ثالثا القانون التنظيمي للجماعات الترابية
- 5 2- عناصر تشخيص وضعية فضاءات الملك العمومي بالعرائش، القصر الكبير و العوامة
- 5 أولا: على صعيد العرائش
- 5 ثانيا: على صعيد القصر الكبير
- 6 ثالثا: على صعيد العوامة
- 7 3- مطالب الحركة الجمعوية بالعرائش، القصر الكبير و العوامة
- 8 3. لائحة الجمعيات المشاركة في الحملة الترافعية



توطئة

انطلاقاً من التطورات التي أفرزتها الممارسة الديمقراطية في العالم، والتي كرست أهمية دور المؤسسات التمثيلية في إدارة الشأن العام، وفي إنتاج السياسات العمومية، فإن هذه الممارسة نفسها قد أبانت عن قصورها ومحدوديتها في عكس تطلعات واهتمامات الشعوب وتلبية حاجياتهم وتحقيق مطالبهم لأنها تحصر المشاركة في التصويت، وتجعل الديمقراطية مجرد طريقة لتشكيل الحكومة. كل ذلك ساعد على إحياء وميلاد الديمقراطية التشاركية، التي تجعل من المواطنين والمواطنات والمجتمع المدني شركاء في صنع وتبني وتقييم السياسات العمومية، وفي إدارة الشؤون العامة، والمساهمة في النقاش العمومي الذي يهتم مختلف السياسات والمجالات، سواء أثناء العمليات الانتخابية أو خلال الفترات الفاصلة بين المحطات الانتخابية.

وانطلاقاً من الدور المركزي الذي أصبح يحتله المواطن والمواطنة في عملية صناعة القرار السياسي، وفي المشاركة في بلورة وصياغة مختلف السياسات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، والذي تم التأكيد عليه داخل الوثيقة الدستورية والقوانين التنظيمية للجماعات الترابية بالمغرب. تجدر الإشارة إلى أن مشاركة المواطنين والمواطنات في مسلسل اتخاذ القرار على مستوى المحلي هو عصب الديمقراطية المحلية، وأحد المدخل الأساسية لكسب رهان التنمية، لأنها تمنح لكل مواطنة ومواطن جزء من المسؤولية في تدبير شؤون جماعته، وتمكنه من اقتسام المسؤولية مع الدولة والمؤسسات العمومية في تنمية الجماعة الترابية الذي ينتهي إليها من خلال مشاركته في مسلسل اتخاذ القرار، علماً بأن الشأن العام المحلي هو مجال سياسي ملائم لممارسة المواطنة والمشاركة بفعل القرب بين المواطنين والمجالس المنتخبة والإدارة الترابية والهيئات اللامركزية.

وحيث إن المقاربة التقليدية في تدبير الشأن العام القائمة على جعل المواطنين والمواطنات مجرد مواضيع لمختلف السياسات العمومية التي تنتجها المؤسسات المنتخبة في مجال التنمية قد أبانت عن قصورها ومحدوديتها، وأن اعتبارهم فاعلين في إدارة شؤون الجماعة هو أحد المقاربات الأساسية لتجاوز الإشكالات والتعثرات التي تعرفها إدارة وتدبير الشأن العام على المستوى المحلي. يجعل المواطنين والمواطنات وجمعيات المجتمع المدني في صلب اتخاذ القرارات المهيكلية وذات العلاقة والتأثير المباشر على حياتهم اليومية وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وعنصراً رئيسياً في تحديد اختيارات السلطة المنتخبة.

1. مقتضيات مرجعية

أولاً: المواثيق الدولية:

- ❖ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي نص في المادة الواحدة والعشرين، على حق الفرد في المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلاده بشكل مباشر أو من خلال ممثلين يتم انتخابهم في انتخابات مباشرة... وأن الشعب هو مصدر السلطة. والمادة 19 من نفس الإعلان التي حددت ضمانات الحرية التي تجعل المشاركة السياسية عملاً آمناً، وعلى حرية اعتناق الآراء دون مضايقة، والتماس الأنباء والآراء والأفكار وتلقيها ونقلها للآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود،
- ❖ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي نص في مادته التاسعة عشرة، أنه لكل إنسان الحق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حرته في التماس مختلف ضروب المعاملة والأفكار وتلقيها ونقلها للآخرين، دونما اعتبار للحدود سواء على شكل



مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها. والمادة الخامسة والعشرين من نفس العهد، التي أعادت تأكيد حق الفرد في المشاركة وبنيت كيفية ممارسته،

- ❖ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي أكد أن الفرد يعتبر طرفا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن تمتعه بهذه الحقوق هي ضرورة لصون كرامة الإنسان وتطور شخصيته وتحرره من الفاقة والخوف،
- ❖ الإعلان العالمي بشأن الديمقراطية الصادر عن الإتحاد البرلماني الدولي، الذي اعتبر المشاركة في إدارة الشؤون العامة أحد مقومات الديمقراطية، وأن الحق في الحصول على المعلومات وتقديم ملتمسات إلى الحكومة هي أحد آليات المساواة.

ثانيا الدستور المغربي :

- ❖ الفقرة الأولى من تصدير الدستور التي جاء فيها : إن المملكة المغربية، وفاء لاختيارها الذي لا رجعة فيه، في بناء دولة ديمقراطية يسودها الحق والقانون، تواصل بعزم مسيرة توطيد وتقوية مؤسسات دولة حديثة، مركزاتها المشاركة والتعددية والحكمة الجيدة، وإرساء دعائم مجتمع متضامن، يتمتع فيه الجميع بالأمن والحرية والكرامة والمساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الإجتماعية، ومقومات العيش الكريم في نطاق من التلازم بين حقوق وواجبات المواطنة.
- ❖ الفقرة الثانية من الفصل الأول والتي نصت على ما يلي : يقوم النظام الدستوري للمملكة على أساس فصل السلط وتوازنها وتعاونها، والديمقراطية التشاركية، وعلى مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة.
- ❖ الفقرة الثانية من الفصل السادس، ونصت على ما يلي: تعمل السلطات العمومية على توفير الظروف التي تمكن من تعميم الطابع الفعلي لحرية المواطنين والمواطنين والمساواة بينهم، ومن مشاركتهم في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية.
- ❖ الفقرة الثانية من الفصل الثاني عشر، والتي نصت على ما يلي: تساهم الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام في إطار الديمقراطية التشاركية، في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها، وعلى هذه المؤسسات والسلطات تنظيم هذه المشاركة طبق شروط وكيفيات يحددها القانون.
- ❖ الفصل 154 من الباب الثاني المتعلق بالحكمة الجيدة الذي ينص على: أن يتم تنظيم المرافق العمومية على أساس المساواة بين المواطنين والمواطنات في الولوج إليها والإنصاف في تغطية التراب الوطني، والاستمرارية في أداء الخدمات.
- ❖ الفصل 156 الذي ينص على: أن المرافق العمومية تتلقى ملاحظات مرتفقيها واقتراحاتهم وتظلماتهم، وتؤمن تتبعها.

ثالثا: القانون التنظيمي 13-114 من جهة وعلى مقتضيات ظهير فاتح يوليوز 1914، ظهير 30 نونبر 1918 وظهير 17 يونيو 1992 وعلى

بناء على ان مختلف هذه المقترضات ومقتضيات أخروردة في الوثيقة الدستورية، جاءت لتعزز مكانة المواطنين والمواطنات وجمعيات المجتمع المدني في عملية بلورة وتنوع وتقييم السياسات العمومية، وأن توسع من الأدوار التي يقوم بها للتأثير في القرار على مستوى الجماعات الترابية ، وأن تجعل منه فاعلا وشريكا أساسيا في التنمية المحلية. وأخذا بعين الاعتبار أن المنتخب لا يجب أن ينظر إلى جمعيات المجتمع المدني كمنافسة ومنازعة له في شرعيته، بل يجب أن ينظر إليها كفاعل مكمل لجزء من عمله ومسؤولياته، وشريكا له في التنمية على المستوى المحلي.

بناء على ذلك، تتوجه الجمعيات الوارد ذكرها في الصفحة الأخيرة بهذه المذكرة المطالبة إلى الجماعات الترابية العرائش، القصر الكبير والعوامرة لتنفيذ الإجراءات المقترحة بخصوص تحسين الإطار المعيشي لسكانه الجماعات الثلاث من خلال تحرير فضاءات الملك العمومي وتوفير السكنية العمومية للجميع.



2. عناصر تشخيص وضعية فضاءات الملك العمومي بجماعات العرائش، القصر الكبير والعوامة

أولاً: على صعيد مدينة العرائش

بناء على ما تقدم ، وقياسا على التجربة التي عرفتها مدينة العرائش في موضوع تحرير الملك العمومي بفضل عمل الجماعة والسلطات المحلية والترافع الجمعوي، يمكن تلخيص وتصنيف ظاهرة احتلال الملك العمومي بمدينة العرائش إلى صنفين:

× **الصنف الأول :** احتلال الملك العمومي من طرف أصحاب المقاهي والمطاعم والمحلات التجارية الذي تسهل معالجته بسبب وجود قوانين تضبطه خاصة الجبائية منها والتي تحدد المساحة الممكن استغلالها والسومة المالية الموازية لها، ولا تنقصها إلا لصرامة الإدارية في تفعيلها وتتبعها بشكل متواصل.

× **الصنف الثاني :** احتلال الملك العمومي من طرف التجار خارج بدون محلات تجارية الذي يسمون بالفراشة والذي شهد استفحالا متزايدا خلال السنوات الأخيرة، مما حول ظاهرة احتلال الملك العمومي من طرفهم إلى عنصر إزعاج حقيقي للسكان. إضافة لانعكاساتها السلبية على الاقتصاد المحلي.

من أجل معالجة هذه الظاهرة لجأت السلطات الإقليمية إلى العديد من المبادرات، إلا أن تجربة مدينة العرائش تبقى نوعية ووجب تعميمها، حيث اعتمدت مقاربة تشاركية أساسها إيجاد أسواق بديلة والقيام بإحصاء شمولي لمختلف هؤلاء الباعة ونوعية تجارتهم، وفي هذا الإطار وتفعيلا للمبادرة التشاركية تم القيام في مرحلة أولى بعملية إحصاء الباعة المتجولين وتنظيمهم في إطار جمعوية. ومن خلال عملية الإحصاء، تبين أن الباعة الغير القانونيين يتوزعون على أربع فئات هي (1) بائعو الخضرو الفواكه، (2) بائعو السمك (3) بائعو الملابس الجاهزة و(4) بائعو المتلاشيات.

على هذا الأساس تم تأسيس ثلاثة جمعيات لكل من بائعي: الملابس الجاهزة، السمك، والمتلاشيات للتعاون في تنفيذ الحلول التي تم الاتفاق عليها بشكل تشاوري. أما في المرحلة الثانية تم تشييد ثلاثة أسواق بدعم من المبادرة الوطنية للتنمية البشرية: هي سوق للخضرو الأسماك، سوق للملابس الجاهزة وسوق للمتلاشيات.

لقد كان من نتائج هذه المقاربة التشاركية أن تم استيعاب باعة الخضرو الملابس الجاهزة داخل الأسواق المخصصة لهم، في انتظار استكمال عملية استيعاب باعة المتلاشيات. ودعمًا لهذه المقاربة تقوم السلطات المحلية بحملات لإخلاء الأماكن العمومية والحيلولة دون عودة الباعة المتجولين إليها. إلا أنه إذا كان قد تم استيعاب هذه الظاهرة نسبيًا على مستوى مدينة العرائش، فإنها لا تزال لا تزال إلا استفحالا بكل من جماعة العوامة والقصر الكبير.

ثانياً: على صعيد مدينة القصر الكبير

عناصر التشخيص التشاركي السريع الذي قامت به الجمعيات أظهرت ما يلي:



- × اشتغال الحرفيين و المعنيين خارج الورشات، وكذلك الأمر بالنسبة لممتني حرف الميكانيك، النجارة و الحدادة ؛
- × الاستغلال التجاري للملك العام من طرف أرباب المقاهي، وبأئني مواد البناء والأكلات الخفيفة؛
- × استفحال ظاهرة الفراشة وأصحاب العربات المجرورة، الأكشاك؛
- × انتشار التلوث البصري على جدران بنايات وواجهات المحلات و الشوارع والأعمدة بالملصقات الإشهارية بشكل عشوائي ومخالف للضوابط المعمول بها؛
- × التلوث والضجيج السمعي بسبب استغلال الفضاءات الخارجية للمقاهي كمنصات لتتبع مباريات كرة القدم على مجار الأسبوع، دون مراعاة لشروط السكنينة العامة من النتائج السلبية لهذه للمظاهر أعلاه التي تسود بمدينة القصر الكبير نجد :
 - ❖ التأثير السلبي على الجمالية العمرانية .
 - ❖ تدمير التجار وباقي المواطنين من مظاهر التسيب وعدم التقيد بالقوانين الجاري بها العمل؛
 - ❖ تبيد جهود الجماعة الترابية في مجال النظافة و تزيين الشارع ومضاعفة الكلفة المالية لذلك؛ .
 - ❖ اختناق حركة السير أمام السيارات، وعرقلة تنقل الراجلين والأشخاص في وضعية إعاقة والمسنين والنساء الحوامل؛ .
 - ❖ اكتساح الرصيف على حساب المارة وخاصة النساء اللواتي يتعرضن للتحرش والسرقة؛

أما الأسباب التي أدت إلى تزايد مظاهر احتلال الملك العمومي فيمكن تلخيصها فيما يلي :

- ❖ أكثر من 50% الباعة المتجولين هم وافدين على المدينة، ولا يقيم أغلبهم بها بشكل قار؛
- ❖ تراخي السلطات الترابية في حماية الملك العام الجماعي من الاحتلال غير المرخص له؛
- ❖ عدم تفعيل قرار إحداث الشرطة الإدارية؛
- ❖ عدم تطبيق مدونة السير التي تجبر المواطنين على استعمال الرصيف؛

ثالثا: جماعة العوامة

بالنسبة لجماعة العوامة فتمثل مظاهر احتلال الملك العمومي فيما يلي :

- ❖ اشتغال الحرفيين وأصحاب الميكانيك، النجارة والحدادة خارج بنايات محلاتهم؛
- ❖ استغلال أصحاب المقاهي للفضاءات الخارجية بشكل مخالف للرخص المسلمة لهم؛
- ❖ استغلال بأئني مواد البناء والأكلات الخفيفة للفضاءات الخارجية بشكل مخالف للرخص المسلمة لهم أو بدون الحصول عليها؛
- ❖ تزايد عدد ممارسي تجارة الفراشة وأصحاب العربات المجرورة و الأكشاك بشكل غير مرخص له ؛
- ❖ استغلال جدران بنايات والأعمدة كواجهات إشهارية دون ترخيص أو أداء الواجبات الضرورية لذلك؛
- ❖ سوء استغلال المحلات التجارية في القيسارية وتضمين دفتر تحملات استغلالها شروط لا طاقة للممارس بها؛
- ❖ غياب الشفافية في كراء المحلات التجارية وارتفاع سومتها الكرائية؛
- ❖ تساهل الجماعة مع الأشخاص الذين يزاولون التجارة خارج السوق؛

وتنتج عن الظاهرة مجموعة من المظاهر السلبية التي تؤثر على الجماعة العوامة وساكنتها وتمثل فيما يلي :

- ❖ عرقلة تنقل المارة والعربات خصوصا عبر الطريق الرابط بين مدينتي العرائش والقصر الكبير؛



- ❖ انتشار النفايات على الأرصفة.
- ❖ إلحاق الضرر وكساد لتجارة التجار المشتغلين بصفة قانونية داخل محلاتهم التجارية.
- ❖ مضايقة الساكنة القريبة من الشوارع المعنية بهذا الاحتلال.
- ❖ استياء الراجلين والسائقين من هذا النشاط الغير القانوني.
- ❖ إحداث الضجيج الصادر عن مزاوله هذه الأنشطة.

3. مطالب الحركة الجمعوية بمدن العرائش، القصر الكبير وجماعة العوامرة

على ضوء ما تقدم من تشخيص لمظاهر استفحال ظاهرة احتلال الملك العمومي، وذكر الأسباب والتأثيرات السلبية لهذه المظاهر على المدينة وساكنتها، تتقدم الجمعيات الموقعة على المذكورة بالمطالب الآتية :

- عقد لقاء دورية بين رئيس مصلحة الشؤون الاجتماعية بالعمالة قصد الوقوف على مراحل تقدم عملية استيعاب الباعة المتجولين على مستوى الإقليم؛
- وضع برنامج لتأطير الباعة ومساعدتهم على تنظيم نشاطهم التجاري بشكل قانوني؛
- وضع خطة لتوفير الوعاء العقاري والتغطية المالية اللازمين لإنشاء أسواق القرب البديلة؛
- مطالبة السلطات المختصة بتفعيل الآليات القانونية لفرض احترام الملك العمومي من قبل أصحاب المقاهي والمطاعم والمحلات التجارية؛
- إعداد برنامج عمل مع هيئات المجتمع المدني للحد من ظاهرة استغلال الملك العمومي طيلة السنة ؛
- وضع باب خاص في ميزانية الجماعة لتوفير موارد مالية سنوية لتمويل برنامج العمل المشترك مع الجمعيات غايته:
 1. تنظيم حملات في صفوف الباعة والمواطنين لتحسيسهم بأهمية الحفاظ على الملك العمومي باعتباره فضاء للعيش المشترك؛
 2. تنظيم لقاءات تواصلية مع ارباب المقاهي ورؤساء جمعيات الباعة المتجولين لتتبع درجات تقييد الجميع باحترام قانون استغلال الملك العمومي؛
 3. تنظيم حملات تحسيسية حول أضرار الرشوة والاستغلال غير القانوني للملك العام على الاقتصاد المحلي والموارد المالية للجماعات الترابية؛ .
- عقد جلسات مرة كل أربعة أشهر بحضور الممارسين والجمعيات والمواطنين مع باشا مدينة العرائش لتتبع استغلال الملك العمومي من طرف الجميع؛ مراسلة أرباب المقاهي باحترام شروط السكنينة العامة وتفادي إزعاج راحة العموم أثناء عرض مباريات كرة القدم؛
- تشكيل آلية مصغرة للرصد والتتبع تتولى إنتاج تقرير سنوي حول استغلال الملك العمومي من طرف الجميع في الجماعات الترابية الثلاث.
- مطالبة السلطة الترابية فرض تطبيق القانون بصرامة وحياد ؛
- تفعيل دور الشرطة الإدارية، والتطبيق الحرفي والفعلي للعقوبات الجزرية لمستغلي الملك العمومي بطرق غير قانونية، ونشر لوائح بأسماء المخالفين؛
- إحداث أسواق نموذجية تستوعب الباعة وتقرب السوق من المواطنين .
- تنظيم حملات دورية لمراقبة درجة تقييد أصحاب المقاهي بعدم وضع الكراسي بشكل يعرقل حركة المواطنين .



○ إشراك المنظمات المهنية للتجار في عملية التنظيم خاصة أثناء الحملات المرتبطة بالمحلات التجارية و المقاهي.

ملحوظة: الأفكار والمقترحات الواردة في المذكرة تعبر عن آراء ومواقف الجمعيات المشاركة في الحملة الترافعية فقط، ولا تعبر عن آراء الجهات الداعمة لبرنامج دعم مسلسل المشاركة الديمقراطية في المغرب.

4. لائحة بأسماء الجمعيات المشاركة في فعالية الحملة الترافعية بالعرائش، القصر الكبير وجماعة العوامة

الجماعة	الجمعية
العرائش	فدرالية رابطة حقوق النساء
العرائش	جمعية ايكوديل
القصر الكبير	جمعية الزيتونة
العرائش	جمعية الايادي المتضامنة
العرائش	جمعية منتدى المرأة للمساواة والتنمية
العرائش	جمعية المحصص للتنمية البشرية
القصر الكبير	جمعية البيئة والتنمية
العرائش	جمعية مجلس الشباب الديمقراطي
القصر الكبير	هيئة المساواة و تكافؤ الفرص و مقارنة النوع الاجتماعي
العوامة	هيئة المساواة و تكافؤ الفرص و مقارنة النوع الاجتماعي
العوامة	تنسيقيات جمعيات المجتمع المدني
تطفت	جمعية النهضة
العوامة	فضاء المشاركة الديمقراطية
الزوادة	هيئة المساواة و تكافؤ الفرص و مقارنة النوع الاجتماعي
العوامة	جمعية فضاء الاندلس
العوامة	جمعية التنمية و التضامن القروي
العرائش	حركة قادمون و قادرون
العوامة	جمعية الشباب للتاهيل و التنمية
القصر الكبير	فدرالية تجار القصر الكبير
العوامة	جمعية الاخلاص النسوية
القصر الكبير	جمعية الفواكه



القصر الكبير	جمعية التضامن و الكرامة لمحاربة الهشاشة و التهميش
العوامرة	جمعية النور لادماج الاشخاص في وضعية اعاقة
العرائش	جمعية السوق النمودي البركة
العرائش	تنسيقية التجار
الرباط	الفضاء الجمعي